منهج النَّظَّام النيسابوري في الترجيح بين الأقوال التفسيرية من خلال تفسيره « غرائب القرآن ورغائب الفرقان»[١]

إعداد

همس محمد عبد الله السيد

أ.د. عبد الكريم محمد جبل

أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب_ جامعة طنطا

أ.د. السيد عبد المقصود جعفر

أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية الآداب_ جامعة بنها

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة منهج النظَّام النيسابوري رحمه الله في الترجيح بين أقوال المفسرين، وبيان وجوه الترجيح واعتباراته عنده، وذلك من خلال تفسيره" غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، وهو تفسير قيم، احتوى على تحقيقات مفيدة وترجيحات عديدة، فقد كان صاحبه رحمه الله من المفسرين الذين كان لهم اهتمام واضح بالترجيح بين الأقوال التفسيرية، والموازنة بينها؛ وذلك بقبولها جميعا إن كانت محتملة، ولا دليل يدل على تقديم بعضها، أو ببيان الأولى منها، إن كان هناك ما يدل على تقديمه، أو بتضعيف ما يرى ضعفه. وقد تعددت الصيغ والأساليب التي استعملها النيسابوري رحمه الله في الدلالة على القول الراجح وبيان الأقوال الضعيفة، وكذلك الأسس والقواعد التي سار عليها، ومنها: قواعد تتعلق بالنص القرآني، وقواعد تتعلق بالآثار، وقواعد تتعلق باستعمال العرب للألفاظ والمباني، وقواعد تتعلق بمرجع الضمير، وقواعد تتعلق بالإعراب، ومن المعلوم أن الترجيح بين الأقوال التفسيرية والموازنة بينها من المهمات التي لا يستغنى عنها، فمن خلاله يتم تنقية كتب التفسير من الأقوال المردودة والشاذة، ومن خلاله تعرف أصح الأقوال، وأولاها بالقبول.

الكلمات الافتتاحية: التفسير، الترجيح، منهج الترجيح.

(١) جزء مستل من رسالة دكتوراه بعنوان: ترجيحات النيسابوري في تفسيره " غرائب القرآن ورغائب الفرقان" دراسة تحليلية في سورتي الفاتحة والبقرة. كلية الآداب، جامعة طنطا.

المقدمة:

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأكرم أنبيائه، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين... **وبعد،،**

يعد النّظّام النيسابوري رحمه الله من أساطين العلم بنيسابور، فقد كان يتمتع بثقافة واسعة، وعلم غزير، وقد خلّف رحمه الله العديد من المؤلفات ، لعل أبرزها تفسيره " غرائب القرآن ورغائب الفرقان" الذي يعد موسوعة علمية جامعة، حرر فيه الكثير من المسائل، واهتم بسبر غور الأقوال التي ينقلها، وبيان عللها، والترجيح بينها على أسس علمية منهجية.

ولما كان الترجيح من مقاصد علم التفسير، بل هو غاية علم التفسير؛ إذ الوصول إلى أصح الأقوال التفسيرية، وأقواها ثبوتا لا يتم إلا به ، وكانت الترجيحات تمثل خلاصة علم المفسر ونتاج معرفته، ومن خلالها يُعرف القيمة العلمية للتفسير؛ فقد عقدت العزم على دراسة منهج النيسابوري في الترجيح بين أقوال المفسرين، وذلك من خلال استخلاص القواعد والأسس التي بنى عليها النيسابوري تفسيره، والكشف عن مدى عنايته رحمه الله بوجوه الترجيح وتطبيقها في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية، وإبراز القواعد الترجيحية التي سار عليها، واستخراج الأساليب والصيغ الترجيحية التي اعتمدها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في تمهيد، ومبحثين، وعدة مطالب، على النحو التالي:

التمهيد؛ ويشتمل على:

- التعريف بالنَّظَّام النيسابوري، ومكانته العلمية، والتعريف بتفسيره المسمى : " غرائب القرآن ورغائب الفرقان"
- معنى " الترجيح" لغة واصطلاحا.

المبحث الأول: أساليب الترجيح وصيغه عند النّظّام النيسابوري.

- المطلب الأول: النَّص على ترجيح قولٍ، والتدليل على صحته .
- المطلب الثاني: تقديم القول الراجح على غيره.
- المطلب الثالث: الاقتصار على القول الراجح، والسكوت عما عداه.
- المطلب الرابع: حكاية الأقوال المرجوحة بصيغة التمريض للدلالة على ضعفها.
- المطلب الخامس: ترجيح القول برد أو تضعيف ما عداه.
- المطلب السادس: استخدام " زعم" للدلالة على ضعف القول ورده.

المبحث الثاني: وجوه الترجيح واعتباراته عند النّظّام النيسابوري.

- المطلب الأول: الترجيح بالنظائر القرآنية.
- المطلب الثاني: الترجيح بدلالة السياق.
- المطلب الثالث: الترجيح بدلالة السنة.

- المطلب الرابع: الترجيح بدلالة الأثر.
- المطلب الخامس: الترجيح بدلالة اللغة.
- المطلب السادس: الترجيح بدلالة القراءات.

التمهيد

أولا: التعريف بالنَّظام النيسابوري، ومكانته العلمية:

هو الحَسَنُ بن مُحَمَّد بن الحسين القُمِّي النيسابوري، نظَّام الدين المعروف بالنَّظَّام الأعرج، كانت (قُم) موطن أهله وعشيرته، ونشأ بنيسابور وأقام فيها.

لم تُحدد كتب التراجم سنة ميلاده، وتضاربت في تحديد سنة وفاته، وقد اجتهد بعض المحدثين في تحديد الفترة التي عاش فيها، وقدروها بين سني٦٧٠-٧٥٠هـ [١].

ولم تذكر كتب التراجم والتواريخ شيئا عن حياة النَّظَّام النيسابوري رحمه الله، ومن خلال ما ذكره العلماء عن فضله وعلمه ، وما كتبه عن نفسه في مقدمة تفسيره، يمكن القول إنه كان عالما جليلا، ورعا تقيا بارعا في علوم شتى، اتصف رحمه الله بصفات جليلة، وأخلاق كريمة، وهمة عالية، وكان حافظا للقرآن، مؤلفا في علوم كثيرة، وقد أوتى فهما للقرآن والسنة، قال الدكتور محمد حسين الذهبي عنه: " كان رحمه الله من أساطين العلم بنيسابور، ملما بالعلوم العقلية، جامعا لفنون اللغة العربية، له القدم الراسخ في صناعة الإنشاء والمعرفة الوافرة بعلم التأويل والتفسير، وهو معدود في عداد كبار الحفاظ والمقرئين، وكان مع هذه الشهرة العلمية الواسعة على جانب كبير من الورع والتقوى، وعلى مبلغ عظيم من الزهد والتصوف"[٢].

أما شيوخه فلم يعرف منهم إلا القطب الشيرازي(ت٧١٠هـ)[٣]، ولم يُعرف أحد من تلامذته، ولا شك أن مثله قد قصد الكثير من الشيوخ، وقصده الكثير من التلاميذ لينهلوا من علمه.

وقد اتهم النَّظَّام النيسابوري بالتشيع، رغم أنه صرح بانتمائه لأهل السنة والجماعة، قائلا: " وإني لم أمل في هذا الإملاء إلا إلى مذهب أهل السنة والجماعة، فبينت أصولهم ووجوه استدلالاتهم بها، وما ورد عليهم من الاعتراضات والأجوبة عنها"[٤] . ويؤكد ذلك تفسيره، فعند الوقوف عند الآيات المعتمدة لدى الشيعة، نجده يفسرها كما فسرها أهل السنة والجماعة، كذلك

---

(١) ينظر: " النيسابوري ومنهجه في التفسير"، ماجد زكي محمد الجلاد، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩١م، ص١٠-١٣. وينظر: " آراء النيسابوري الاعتقادية من خلال تفسيره: غرائب القرآن ورغائب الفرقان"عرض ونقد، محمد بن مناح الدين ديوان، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين،١٤٣٤هـ .

(٢) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبه، ٢٢٨،٢٢٩/١ .

(٣) هو محمود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي (٦٣٤- ٧١٠هـ)، قاضي، عالم بالعقليات، مفسر، ولد بشيراز، وسكن تبريز، وتوفى فيها، له من التصانيف: "فتح المنان في تفسير القرآن" ، "مشكلات التفاسير"، "الانتصاف شرح الكشاف"، " شرح مختصر ابن الحاجب". ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى الحلبي،٢٨٢/٢ . وينظر: الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ١٨٧/٧.

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النّظّام النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ، ٦٠٧/٦.

اعتمد في أدلته الحديثية على الصحيحين ، والسنن، والمسانيد، وغيرها من كتب الحديث المعتمدة لدى أهل السنة، ولم يعتمد على كتب الشيعة الحديثية كالكافي وغيره، والأمثلة على ذلك كثيرة[١].

وعلى هذا فالنيسابوري رحمه الله يدين بما دان به أهل السنة والجماعة على طريقة المدرسة الأشعرية، مع النزعة الصوف عنده،

ثانيا: التعريف بتفسير«غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، وثناء العلماء عليه:

يُعد تفسير النيسابوري من التفاسير القيمة التي حوت كثيرا من الفرائد والفوائد اللغوية والمعنوية، وشملت الكثير من التحقيقات والترجيحات، مع تميزه بسهولة العبارة ودقتها، يقول رحمه الله: " وقد تضمن كتابي هذا حاصل التفسير الكبير الجامع لأكثر التفاسير، وجلّ كتاب الكشاف الذي رزق له القبول من أساتذة الأطراف والأكناف، واحتوى مع ذلك على النكت المستحسنة الغريبة، والتأويلات المحكمة العجيبة، ما لم يوجد في سائر تفاسير الأصحاب، أو وجدت متفرقة الأسباب، أو مجموعة طويلة الذيول والأذناب"[٢].

فقد تأثر رحمه الله بتفسيري " الكشاف"، و "التفسير الكبير" تأثرا واضحا، وظهر ذلك في مواضع عديدة من تفسيره[٣]، فنجده يستقى من "الكشاف" الكثير من التقديرات الإعرابية والنحوية، وكذلك الكثيرمن الموضوعات البلاغية، أما " التفسير الكبير" فقد اعتمد عليه كثيرا، حتى عدّه بعضهم اختصارا له، ويظهر تأثره به جليّا في المسائل العقدية، والمسائل العلمية[٤].

وقد أثنى على تفسيره كثير من العلماء، فنجد الغماري رحمه الله يقول عنه: " تفسير جليل، يشتمل على فوائد وتحقيقات، يحكي القراءات المشهورة، ويوجه ما احتاج منها إلا توجيه، ويميل إلى تأويل المتشابه، على طريقة المتأخرين، ثم يذكر التفسير الإشاري في ختام السورة أو الجزء، وبالجملة هو تفسيرمفيد لا يستغنى عنه "[٥]، وقال عنه الزرقاني رحمه الله: " تفسير النيسابوري يمتاز بسهولة عبارته، وبتحقيق ما يحتاج إلى تحقيق مع قصد وخلو من الحشو"[٦].

أما طريقته في التفسير، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. يبدأ بذكر اسم السورة، ويبين مكيتها أو مدنيتها، ويذكر عدد حروفها وكلماتها وآياتها، ثم يقسم آيات السورة إلى مجموعات متجانسة، ويفسر كل مجموعة على حدة في إطار أربعة محاور: القراءات، الوقوف، التفسير، التأويل.
٢. تحت عنوان القراءات، يبين القراءات العشرة، وينسب كل قراءة لصاحبها، ويذكر من القراءات الشاذة ما كان فيه نكتة أو غرابة.

(١) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (٢٠٤/٢، ٢٠٦، ٤٣٢)، (٥/ ١٦٦، ٤٦٠).
(٢) السابق: ٦٠٦/٦.
(٣) ينظر: السابق: (٥٢١/٢)، (٣٢٠/٣)، (٥٤/٥)، (٢٢٧/٦) .
(٤) ينظر: السابق: (٢٨٩/٤)، (١٩/٥).
(٥) بدع التفاسير، عبد الله محمد صديق الغماري، دار الرشاد الحديثة، ط٢،ص١٥٥ .
(٦) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، طبعة عيسى الحلبي، ط٢،٦٨/٣ .

٣. جمع في تفسيره بين التفسير بالأثر، والتفسير بالنظر؛ فكان يذكر تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسيره بالحديث، ويبين أقوال الصحابة والتابعين، ويذكر أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، فضلا عن عنايته بالجوانب اللغوية والنحوية والبلاغية، واستطراداته الفقهية، وتعليقاته حول القضايا العلمية والكونية، وعنايته بالمناسبات.

ثالثا: تعريف الترجيح لغة واصطلاحا:

الترجيح لغة: يدل على الثقل، والزيادة، والميل،والتفضيل، والتقوية.

قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): " الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة. يقال: رَجَحَ، وهو راجح إذا رَزَنَ، وهو من الرُّجحان"[١].

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ): " الرّاجح: الوازن، ورَجَحَ الشيء بيده نظر ما ثِقْلُه، وأَرْجَحَ الميزان أي: أَثْقَلَه حتى مال، ورَجَحَ في مجلسه يَرْجَحُ: ثَقُلَ فَلَمْ يَخِفّ"[٢].

وقال الفيومي(ت٧٧٠هـ): " رجح الشيء رجوحا إذا زاد وزنه، ورجح الميزان إذا ثقلت كفّته بالموزون، ورجحت الشيء بالتثقيل: فضّلته وقوّيته"[٣]

أما **في الاصطلاح**، فقد عرّفه أحد الباحثين بأنه: " تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية على غيره لدليل أو قاعدة، أو تضعيف ما سواه من الأقوال"[٤].

المبحث الأول: أساليب الترجيح وصيغه عند النّظّام النيسابوري.

أولا:النص على ترجيح قول، والتدليل على صحته.

كثيرًا ما نجد الإمام النيسابوري يستغرق في ذكر الخلاف بين المفسرين في تفسير معنى الآية، ثم يعقب ذلك بالنَصّ على أصح الأقوال، مع ذكر أدلة الترجيح وعلله، وقد ينص على القول الراجح ثم يعقبه بذكر أدله الترجيح، وهذه الطريقة في الترجيح من الطرق المشهورة عند المفسرين، خصوصًا عند من اهتم بذكر الخلاف، وعموم الترجيحات تدخل تحت هذه الطريقة، وأمثلة ذلك:

- **في قوله تعالى:** ﴿﴿بِنَـــهِ﴾﴾ [الشمس: ٣].

قال رحمه الله: «والضميرُ في ﴿﴿بِنَـــهِ﴾﴾ للشمسِ في الظاهرِ على ما قالَ الزجاجُ وغيرُهُ، لأنّ النهارَ كلما كان أصدق نورًا كانت الشمسُ أجلى ظهورًا، فإنّ الكشفَ والعيانَ يدلُ على قوةِ المؤثرِ وكمالهِ لا قوةِ الأثرِ وكمالهِ، فكان النهارُ يبرزُ الشمسَ ويظهرُها. وذهبَ جمٌ غفيرٌ إلى أن الضميرَ يعودُ إلى الظلمةِ أو الدنيا أو الأرضِ بدلالةِ قرائنِ الأحوالِ وسياقِ الكلام، ولعل **الوجهَ الأولَ أولى لأنّ عودَ الضميرِ إلى المذكورِ أقربُ منه إلى المقدرِ**، ولأنه يلزمُ

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص٤٢١.
(٢) لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م، ١٤٢/٥.
(٣) المصباح المنير، الفيومي (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان، ١٩٨٧، ص٨٣.
(٤) ينظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، حسين علي الحربي، دار الجنادرية، ط١، ٢٠٠٨م، ص٥١.

تفـــريقُ الضـــمائرِفإنّ الضـــميَر في ﴿ صدقالله ﴾ للشمسِ بالاتفاقِ وكذا في ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ و﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ولأنّ غشيانَ الليلِ الشمسَ عبارةٌ عن ذهابِ الضوءِ وحصولِ الظلمةِ بسبب غيبةِ الشمس في الأفق، فكذا تجليةُ النهار إياها يجب أن تكونَ إشارةً إلى كمالِ الضوءِ وظهوره للحسِ بواسطةِ ظهورِ الشمسِ فوق الأفقِ»[١].

فهذا المثال يُظهر اهتمام الإمام النيسابوري بذكر الخلاف، والتعليل لصحة القول الذي ذهب إليه، كذلك اهتم بذكر القاعدة الترجيحية التي استند إليها في ترجيحه، وهي في هذا المثال: إعادة **الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر**[٢]، وقاعدة: **توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها**[٣].

ثانيًا: تقديم القول الراجح على غيره.

وهي طريقة من الطرق التي استعملها الإمام النيسابوري رحمه الله -وإن لم يصطلح عليها- وهي ليست مطردة في تفسيره، فقد نجده يقدم القول الراجح أو يؤخره، فلا يمكن الجزم بأنها كانت منهجا في عرض الأقوال الراجحة، وأحيانًا يقدم الإمام النيسابوري القول الراجح عنده ويصرح بترجيحه مستخدمًا صيغة من صيغ الترجيح ، وأحيانًا يقدمه دونما تصريح.

مثاله:

- **في قوله تعالى:** ﴿ ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ ﴾ [الانشقاق: ٦].

قال رحمه الله: «﴿ ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ ﴾ **الأقربُ أن الإنسان للجنس بدليل التفصيل بعده**.وقيل: هو رجل بعينه إما محمد (د) والمعنى إنك تكدح في تبليغ رسالات الله فأبشر فإنك تلقى الله بهذا العمل، وإما أمية بن خلف وإنه يجتهد في إيذاء النبي (د) قاله ابن عباس»[٤].

- **في قوله تعالى:** ﴿ ٱلۡمُزَّمِّلُ ٱلۡمُدَّثِّرُ ٱلۡقِيَامَةِ ٱلۡإِنسَٰنِ ٱلۡمُرۡسَلَٰتِ ٱلنَّبَإِ ٱلنَّٰزِعَٰتِ عَبَسَ ٱلتَّكۡوِيرِ ٱلۡإِنفِطَارِ ٱلۡمُطَفِّفِينَ ٱلۡإِنشِقَاقِ ٱلۡبُرُوجِ ﴾ [المجادلة: ١١].

قال رحمه الله: «والتفسح في المجلس: التوسع لله، والمراد مجلس رسول الله (د) كانوا يتضامّون فيه تنافسًا في القرب منه وحرصًا على استماع كلامه...، وقيل: هو المجلس من مجالس القتال أي مراكز القتال. كان الرجل يأتي الصف فيقول: تفسحوا فيأبون حرصًا على الشهادة. **والقول الأول أصح**»[٥].

ثالثًا: الاقتصار على القول الراجح والسكوت عما عداه.

وهذه الطريقة من الطرق المعتبرة عند العلماء، فالاقتصار على ذكر القول الراجح فقط بمثابة تعريض بضعف غيره من الأقوال، والإمام النيسابوري مُقل في استعمال هذه الطريقة، ولا عجب فهو من المفسرين الذين اهتموا اهتمامًا شديدًا بذكر الخلاف، والرد على المخالفين وأصحاب الأهواء.

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٥٠٧/٦.

(٢) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين علي الحربي، ط١٩٩٦،١م، ٥٩٣/٢.

(٣) السابق: ٦١٣/٢.

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٤٦٩/٦.

(٥) السابق: ٢٧٤/٦.

ومن الأمثلة على ذلك:

- **في قوله تعالى:** ﴿تَعَالَىٰ﴾﴿﴾ [النحل: ٢٨].

قال **رحمه الله:** «أكثر المفسرين على أن هذا التوفي هو قبض الأرواح»(١).

- **في قوله تعالى:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قال رحمه الله: «أكثر المفسرين على أن وقت الأشد هو زمان الوصول إلى آخر سن النشوء والنماء وهو ثلاث وثلاثون سنة تقريبًا، وإن في الأربعين يتم الشباب وتأخذ القوى الطبيعية والحيوانية في الانتقاص، والقوّة العقلية والنطقية في الاستكمال»(٢).

- **في قوله تعالى:** ﴿عَبَسَ تَكْوِيرِ انفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ انشِقَاقِ الْبُرُوجِ الطَّارِقِ الْأَعْلَى الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ﴾ [الجن: ٢٧].

قال رحمه الله: «﴿الْبُرُوجِ الطَّارِقِ﴾ الأكثرون على أن الضمير لله سبحانه. وسلك بمعنى أسلك»(٣).

رابعًا: حكاية الأقوال المرجوحة بصيغة التمريض للدلاله على ضعفها.

كثيرًا ما يستخدم الإمام النيسابوري صيغة «قيل» المبنية للمجهول، وهي من صيغ التمريض في حكاية الأقوال المردودة، معقبًا ذلك بالقول الراجح، أو مبتدئًا به، «وهذه الطريقة في الترجيح معروفة ومستعملة عند العلماء، فحكاية القول بصيغة الجزم - وهي الألفاظ المبنية للفاعل كقال وروى وذكر- دليل على صحته، وحكايته بصيغة التمريض- وهي الألفاظ المبنية للمفعول كرُوى وقيل وذكر ونحوها- دليل على ضعفه»(٤).

والجدير بالذكر أن الإمام النيسابوري يستخدم هذه الطريقة بكثرة في ترجيحه، فنجده أحيانًا يستخدم صيغة التمريض«قيل» ثم يردفها بقوله والأكثرون على كذا... مرجحًا قول الأكثرين، وأحيانًا يذكر القول الراجح أولا ثم يتبعه بالأقوال المرجوحة مبتدئًا بصيغة التمريض «قيل»، وأحيانًا يعرض الأقوال المرجوحة بصيغة التمريض «قيل» ثم يردفها بقوله. «والصحيح...»، «والصواب...»، «والظاهر...»، وذلك نحو:

- **في قوله تعالى:** ﴿الْجَنَّةِ الْقَبَّرِ الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ الْمُجَادَلَةِ الْحَشْرِ﴾ [طه: ٨٦].

قال رحمه الله: «قوله: ﴿الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ الْمُجَادَلَةِ الْحَشْرِ﴾ ... **الوعد الحسن** هو: **إنزال التوراة التي فيها هدى ونور. وقيل:** هو **الثواب على الطاعات** ومثله ما روي عن مجاهد أن العهد المذكور من قوله: ﴿﴾﴿﴾ إلى قوله: ﴿النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ﴾، **وقيل: وعدهم إهلاك فرعون ووعدهم أرضهم وديارهم** وقد فعل. ومنها قوله: ﴿الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ﴾ أي الزمان يريد مدة مفارقته لهم وعدوه أن يقيموا على أمره وما تركهم عليه من الإيمان فأخلفوا موعده بعبادتهم العجل.**وقيل: أراد عهدهم بنعم الله تعالى من الإنجاء وغيره. والأكثرون على الأول** لما روي أنه وعدهم ثلاثين كما أمر الله تعالى: ﴿يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ﴾ [الأعراف: ١٤٢] فجاء بعد الأربعين لقوله تعالى: ﴿إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ولما روي أنهم حسبوا العشرين أربعين، ومنها قوله: ﴿

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢٥٩/٤.

(٢) السابق: ١٢٠/٦.

(٣) السابق: ٣٧٥/٦.

(٤) منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، ص٧٠.

﴿النَّجَابُ الطَّلَاقُ التَّحْرِيمُ الْمُلْكُ الْقَلَمُ الْحَاقَّةُ الْمَعَارِجُ نُوحٌ﴾ [طه: ٨٦]. قالوا: هذا لا يمكن إجراؤه على الظاهر لأن أحدًا لا يريد هلاك نفسه ولكن المعصية -وهو خلاف الموعد- لما كانت توجب ذلك صح هذا الكلام لأن مريد السبب مريد للمسبب بالعرض»[١].

خامسًا: ترجيح القول برد أو تضعيف ما عداه.

قال الإمام ابن عبد البر: «**لا خلافَ بينَ أهلِ العلمِ والنظرِ أنّ المسألةَ إذا كان فيها وجهان، فقام الدليلُ على بطلانِ الوجهِ الواحدِ منهما أن الحقّ في الوجهِ الآخر، وأنه مستغن عن قيامِ الدليلِ على بطلانِ ضدِهِ**»[٢]. وقد كان الإمام النيسابوري ينقل الأقوال الواردة في المسألة، ثم يُصرّح بضعف أو رَدّ أحد الأقوال، دون أن ينص صراحة على ترجيحه لغيره، كقوله: فيه نظر، فيه بُعد، وقد ضُعّف هذا القول.

وذلك نحو:

- **في قوله تعالى:** ﴿النُّورُ الْفُرْقَانُ الشُّعَرَاءُ النَّمْلُ الْقَصَصُ الْعَنْكَبُوتُ الرُّومُ لُقْمَانُ السَّجْدَةُ﴾ [المائدة: ٤٤].

ذكر رحمه الله أن الخوارج احتجوا بالآية على أن كل من عصى الله فهو كافر[٣]، ثم عرض أقوال المفسرين في المراد بالآية، وهي:

الأول: أنها مختصة باليهود. ثم عَقّب بقوله: «ورُدّ بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولا ريب أن لفظ (مَنْ) في معرض الشرط للعموم فلا وجه لتقدير ومن لم يحكم من هؤلاء المذكورين الذين هم اليهود لأنه زيادة في النص»[٤].

الثاني: قول عطاء: هو كفر دون كفر، وقول طاوس: ليس بكفر الملة، ولا كمن يكفر بالله واليوم الآخر. وعَقّب على هذا بقوله: «فلعلهما أراد كفران النعمة، وضُعّف بأن الكافر إذا أُطلق يُراد به الكافر في الدين».

الثالث: قول ابن الأنباري: المراد أنه يُضاهي الكافر لأنه فعل فعلًا مثل فعل الكافر. وعَقّب على هذا بقوله: «وزِيفَ بأنه عدول عن الظاهر».

الرابع: قول عبد العزيز بن يحيى الكناني: معناه من أتى بضد حكم الله تعالى في كل ما أنزل فيخرج الفاسق لأنه في الاعتقاد والإقرار موافق، وإن كان في العمل مخالفًا. وعَقّب على هذا بقوله: «واعتُرِضَ بأن سبب النزول يخرج حينئذ لأنه نزل في مخالفة اليهود في الرجم فقط، ويمكن أن يُقال: المُحَرِّف داخل في الكل».

الخامس: قول عكرمة: إنما تتناول الآية من أنكر بقلبه وجحد بلسانه، أما العارف المقر إذا أخل بالعمل فهو حاكم بما أنزل الله تعالى ولكنه تارك فلا تتناوله الآية.

وكما هو واضح في هذا المثال فقد فنّد الإمام النيسابوري أقوال المفسرين، وبيّن ما هو مردود منها، وقد جمع هذا المثال كثيرًا من ألفاظ التضعيف، وهي: رُدّ، وضُعّف، وزِيف، واعتُرِض، وهو لم يُعقّب على قول عكرمة، وعلى هذا فهو القول الراجح عنده.

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٥٦٥/٤.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري، ١٩٦٧م، ١٩٩/٢٠- ٢٠٠.

(٣) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٥٩٦/٢.

(٤) السابق.

سادسًا: استخدام «زعم» للدلالة على ضعف القول ورده.

من المعلوم أن الأصل في استعمال لفظ (زَعَمَ) أنها تُقال في الأمر الذي لا يُوقَف على حقيقته[١]، قال الليث: سَمِعْتُ أَهْلَ العَرَبِيَّةِ يقولون إذا قِيلَ ذَكَرَ فلانٌ كذا وكذا فإنما يُقال ذلك لأمرٍ يُسْتَيْقَنْ أَنَّه حَقٌّ، وإذا شُكَّ فِيه فَلَمْ يُدْرَ لَعَلَّهُ كَذِبٌ أو بَاطِلٌ قِيلَ زَعَمَ فُلانٌ...»[٢]. وقد استخدمها القرآن الكريم في مَعْرِض الحديث عن الادعاءات والأقوال الباطلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وقوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [الكهف:٤٨]، وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **قال تعالى:** ﴿بِسْمِ﴾ [النساء:٦٠]، وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود: **(بئس مَطيّةُ الرجلِ زعموا)**[٣].

وقد تُستَعمل (زَعَمَ) بمعنى القول، ومنه ما يكون حقًا، ومنه ما يكون باطلًا، وفي «لسان العرب»: «الزَّعْمَ والزُّعْمُ والزِّعْمُ، ثلاث لغات: القول، زَعَمَ زَعْمًا وزُعْمًا وزِعْمًا أي: قال، وقيل: هو القول يكون حقًا ويكون باطلًا»[٤]. وقال أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت في الزَّعْم الذي هو حق:

وإنِّي أَدِينُ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنْجِزكُم رَبُّكُمْ مَا زَعَمْ[٥]

وقد ورد ت صيغة **(زَعَمَ)** في تفسير الإمام النيسابوري حوالي (١٠٥) مرة، وقد استعملها للدلالة على ضعف القول ورده حوالى (٩٠) مرة، والباقي للدلالة على احتمال القول للصحة أو الضعف. فالإمام النيسابوري كثيرا ما يُصدر الأقوال التي لا يرتضيها بقوله: زعم...، ثم يردفها برد القول أو تضعيفه. ومن ذلك:

- **في قوله تعالى: ﴿حمٓ﴾ قال تعالى: ﴿﴿بِسْمِ﴾﴾** [الدخان: ٣].

قال رحمه الله: «**وأكثر المفسرين** على أنها ليلة القدر لقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **بِسْمِ بِرِّ** وليلة القدر عند الأكثرين من رمضان. ونقل محمد بن جرير الطبري في تفسيره عن قتادة أنه قال: نزلت صحف إبراهيم في أول ليلة من رمضان، والتوراة لست ليال منها،

---

(١) فتح الباري، الحافظ ابن حجر، ٥٦٧/١٠.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٢٦٤/١٢.

(٣) إسناد الحديث: حدثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة، حدثنا وكيعٌ، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، قال: قال أبو مسعود: ما سمعت النبي د يقول في: زعموا؟ قال: سَمِعتُ رسول الله د يقول: «**بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجل زَعَمُوا**». وإسناده ضعيف. وهو عند أبي شيبة في مصنفه ٦٣٦/٨-٦٣٧، وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٤٠٣) عن وكيع بهذا الأسناد. ينظر: سنن أبي داود، باب قول الرجل: زعموا، رقم (٤٩٧٢)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م، ٣٢٨/٧.

(٤) لسان العرب، ٢٦٤/١٢. وينظر: تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيى الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٤/٣. وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ٣١٢/٣٢.

(٥) ينظر: ديوان أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١١٣.

والزبور لاثنتي عشرة مضت، والإنجيل لثمان عشرة منه، والفرقان لأربع وعشرين مضت[١]، والليلة المباركة هي ليلة القدر. **وزعم بعضهم** كعكرمة وغيره أنها ليلة النصف من شعبان. **وما رأيت لهم دليلاً يعوَّل عليه»**[٢].

ذكر النيسابوري أن المراد من ﴿بِسْمِ﴾ عند الجمهور هي ليلة القدر، وقد قال جماعة من السلف وهم قليلون، إن المراد من الآية هي ليلة النصف من شعبان، لما رُوي عن عكرمة أنه قال: «هِيَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يُبْرَمُ فِيهَا أَمْرُ السَّنَةِ، وَتُنْسَخُ الأَحْيَاءُ مِنَ الأَمْوَاتِ، وَيُكْتَبُ الحَاجُّ، فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ أَحَدٌ، وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَحَدٌ»[٣].

وهذا القول مخالف لظاهر القرآن وصريحه، فَقَدْ بَيَّنَ القرآن ذلك في سورة البقرة بقوله تعالى: ﴿يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وبقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾ [القدر: ١] .

قال الحافظ ابن كثير: «مَنْ قَالَ إِنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ[٤]، فإِنَّ نَصّ القرآن أنها في رمضان»[٥].

وما يُعَضّد ذلك أن عكرمة نفسه روى عن ابن عباس رواية تخالف روايته تلك؛ إذ قال: «أُنزل القرآنُ من عند الرحمن ليلة القدر جملةً واحدة، فوضع في السماء الدنيا، ثم أنزل نجومًا»[٦].

وقال ابن الجوزي مُعلقًا على ذلك: «... والرواية عنه بذلك مضطربة قد خولف الراوي لها، فروى عن عكرمة أنه قال: في ليلة القدر، وعلى هذا المفسرون»[٧].

---

(١) حديث ضعيف. تَفَرَّد به عمران القطان، وهو ممن لا يحتمل تَفَرُّدُه. وقد ضَعَّفه أبو داود، والنسائي، والعقيلي، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وقال البخاري: صدوق يهم. وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثه. وبقية رجال الحديث ثقات غير شيخ أحمد بن سعيد مولى بني هاشم -وهو عبد الرحمن بن عبد الله- فقد أخرج له البخاري متابعة، وهو ثقة. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط الرسالة، ١٩١/٢٨. والحديث أخرجه الطبري في تفسيره، ٣٢٠/٢٤، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، باب ذكر كتب أنزلها الله تعالى قبل نزول القرآن، رقم (١٨٦٨٧)، ٢٣/١٩، وفي «الأسماء والصفات»، رقم (٤٩٤)، ٥٦٨/١، وأخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٦٩٨٤)، ١٩١/٢٨، وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، رقم (٣٧٤٠)، ١١١/٤.

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦ /١٠٢.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره، ٩/٢١، وابن أبي حاتم، ٣٢٨٧/١٠، وأخرجه السيوطي في «الدر المنثور»، ٤٠١/٧، وأخرجه القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»، ١٢٦/١٦، وأخرجه البغوي في تفسيره، ٢٢٨/٧.

(٤) النُّجْعة: طلب الكلإ في موضعه، والمعنى: أغرب في القول، أو تكلم بكلامٍ بعيدٍ. ينظر: لسان العرب، ٣٤٧/٣.

(٥) تفسير ابن كثير، ٢٢٥/٧.

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره، ١٩٠/٣، وأخرجه ابن الجوزي في «زاد المسير»، ٨٧/٤، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، رقم (٢٢٤٩)، ٥٢٢/٣، وأخرجه في «الأسماء والصفات»، رقم (٤٩٧)، ٥٧٢/١، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، رقم (١١٨٣٩)، ٣١٢/١١، وأخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، رقم (٢٨٧٩)، ٢٤٢/٢.

(٧) زاد المسير في علم التفسير، ٨٧/٤.

المبحث الثاني: وجوه الترجيح واعتباراته عند النّظّام النيسابوري

أولا: الترجيح بالنظائر القرآنية:

معلوم أن تفسير القرآن بالقرآن مقدم على غيره، لذلك فالترجيح بدلالة آية أو آيات قرآنية هو أقوى الأدلة عند الاختلاف، وقد استعمل الإمام النيسابوري هذا الوجه بكثرة في الدلالة على قبول بعض الأقوال أو ردها، وذلك كما في الأمثلة التالية:

- **في قوله تعالى عن يونس:** ﴿طٰٓسٓمٓ الٓمٓ حٰمٓ عٓسٓقٓ نٓ﴾ [الصافات: ١٤٣].

قال رحمه الله: «قيل: أى من المصلين. عن قتادة: كان كثير الصلاة في الرخاء. وقيل: من الذاكرين الله كثيرًا بالتسبيح والتقديس كما قيل: اذكر الله في الخلوات يذكرك في الفلوات. **والأظهر** أن المراد منه ما حكى الله تعالى في آية أخرى أنه كان يقول في تلك الظلمات: ﴿الٓمٓ الٓمٓ حٰمٓ عٓسٓقٓ نٓ﴾ [الأنبياء: ٨٧]»[(١)].

- **في قوله تعالى:** ﴿الٓمٓ حٰمٓ عٓسٓقٓ نٓ﴾ [مريم: ٢٤].

قال رحمه الله: «﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ جمهور المفسرين على أن السريّ هو الجدول. وروي ذلك عن النبي (د) سمي بذلك لأن الماء يسري فيه. وقيل: هو من السر ومعناه سخاء في مروءة، ويقال: فلان من سروات قومه أي من أشرافهم. وجمع السري سراة وجمع سراة سروات. عن الحسن: كان والله عبدًا سريًا. حجة هذا القائل أن النهر لا يكون تحتها بل إلى جنبها ولا يمكن أن يقال: المراد أن النهر تحت أمرها يجري بأمرها ويقف بأمرها كما في قوله: ﴿﴾ [الزخرف: ٥١] لأنه خلاف الظاهر. **وأجيبُ** بأن المكان المستوي إذا كان فيه مبدأ معين فكل من كان أقرب منه كان فوق، وكل من كان أبعد منه كان تحت. وأراد أن النهر تحت الأكمة وهي فوقها. **وأيضًا حمل السري على النهر موافق قوله:** ﴿إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّخْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ﴾ [المؤمنون: ٥٠]»[(٢)].

ثانيا: الترجيح بدلالة السياق:

عَرّف أحد الباحثين دلالة السياق بقوله: «هي دلالةُ سابقِ الكلام ولاحقهِ على معناه، ويُطلق على سابقِ الكلامِ سباق. وعلى لاحقهِ لحاق»[(٣)].

وللسياق أهمية كبيرة في تعيين المراد من كلام الله عزَّ وجلَّ، وهو مُرَجِّح أصيل عند الاختلاف، يلتقي في قوته الترجيحية مع القرآن، ومع السنة[(٤)].

وقد تحدث كثير من العلماء عن أهمية السياق في بيان المراد من الآية أو الآيات، قال الإمام الزركشي رحمه الله: «دلالةُ السياق ترشدُ إلى تبيين المجملِ، والقطع بعدم احتمالِ غير المرادِ، وتخصيصِ العامِ، وتقييدِ المطلقِ، وتنويعِ الدلالةِ، وهو من أعظمِ القرائنِ الدالةِ على مرادِ المتكلمِ فمَنْ

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٥/٥٧٥، ٥٧٦.
(٢) السابق: ٤/٤٨٠.
(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين: ١/١٢٥، ١٢٦.
(٤) ينظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، فاروق حمادة، دار الثقافة، البيضاء، ط١، ص١٠-١١.

أهْمَلَهُ غلطَ في نظيرِهِ وغالطَ في مناظراتِهِ، وانْظُرْ في قولِهِ تعالى: ﴿ ﴾﴿سُورَةُ ڑڑ [الدخان:٤٩]، كيفَ تَجِدْ سِياقَهُ يَدُلُّ على أنَّه الذَّليلُ الحقيرُ»[١]. وقال العز بن عبد السلام: «إذا احتملَ الكلامُ معنيين وكان حَمْلُه على أحدهما أوضحَ وأشدَّ موافقةً للسياقِ كان الحملُ عليهِ أولى»[٢].

لذلك من القواعد التي اعتمدها المفسرون عند الترجيح: أن **القول الذي تؤيده قرائن في السياق مُرجَّح على ما خالفه**، فإذا اختلف العلماء في تفسير آية من كتاب الله، وكان في السياق قرينة تؤيد أحد الأقوال في الآية، فالقول الذي تؤيده القرينة أولى الأقوال بتفسير الآية[٣].

وقد كان السياق أساسًا لترجيح الأقوال التفسيرية أو ردها عند الإمام النيسابوري، لذلك كثيرًا ما نجد مثل هذه العبارات: «**رعاية نظم كلام الله أولى**»[٤]، أو «**زيف بأنه يستلزم سوء النظم**»[٥]، أو «**في هذه الرواية بُعْد، لأن سياق الكلام ينبو عن ذلك**»[٦].

والأمثلة على اعتماده السياق أساسًا للترجيح كثيرة، منها:

- **في قوله تعالى:** ﴿ ﴾﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَةِ الأَنْعَامِ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الحِجْرِ النَّحْلِ الإِسْرَاءِ الكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الأَنْبِيَاءِ الحَجِّ المُؤْمِنُونَ النُّورِ الفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ القَصَصِ العَنْكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ ﴾ [المجادلة: ٨].

قال رحمه الله: «﴿ ﴾ ڎ منهم من قال: هم المنافقون، ومنهم من قال: فريق من الكفار، **والأول أقرب بدليل قوله:** ﴿هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الحِجْرِ النَّحْلِ ﴾»[٧].

أما رده وتضعيفه للأقوال التفسيرية لعدم مراعاة السياق، فمنها:

- **في قوله تعالى:** ﴿المُطَفِّفِينَ الانْشِقَاقِ البُرُوجِ الطَّارِقِ الأَعْلَى الغَاشِيَةِ الفَجْرِ البَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ الضُّحَى الشَّرْحِ التِّينِ ﴾ [الأنعام: ١١٠].

قال الجبائي في تفسير الآية: «المراد: ونقلب أفئدتهم وأبصارهم في جهنم على لهب النار وحرّها لتعذيبهم»[٨]. وقد ذكر الإمام النيسابوري **زيف هذا القول لأنه يستلزم سوء النظم**، إذ قوله تعالى: ﴿اللَّيْلَ ﴾ إنما يحصل في الدنيا[٩].

ثالثا: الترجيح بدلالة السنة:

إن الأقوال التفسيرية التي تؤيدها السنة النبوية هي أولى بالصحة والقبول من غيرها، فالسنة النبوية تفصيل لمجمل القرآن، وبيان لمشكله، وبسط لمختصره، ولا نكاد نجد أمرا في السنة إلا والقرآن قد دلّ على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية[١٠].

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، والثاني: أن

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢/٢٠٠- ٢٠١.
(٢) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، العز بن عبد السلام، تحقيق: رمزي دمشقية، دار البشائر بيروت، ط١/١٤٠٨ هـ، ص٢٢٠.
(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين ، ١/٢٩٩.
(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ١/٦٣٦.
(٥) السابق: ٣/١٤٥.
(٦) السابق: ١/٣٨١.
(٧) السابق: ٦/٢٧٣.
(٨) السابق: ٣/١٤٥.
(٩) ينظر: السابق.
(١٠) الموافقات، الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سليمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧، ٤/١٢.

تكون بيانًا لما أُريد بالقرآن وتفسيرًا له، والثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو مُحرّمة لما سكت القرآن عن تحريمه(١).

وقد اعتمد العلماء والمفسرون عددا من قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة النبوية، من بينها: **أن القول الذي يؤيده خبر عن النبي د مقدم على غيره**(٢)، وكذلك **إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه**(٣)، وكذلك **كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد**(٤).

والناظر في تفسير الإمام النيسابوري يجد عنايته البالغة بالسنة النبوية الشريفة، وكثيرا ما يَرُدُّ بعض الأقوال التفسيرية بسبب مخالفتها للسنة.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- **في قوله تعالى:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [الإسراء:٧٨].

قال الإمام النيسابوري: «ذهبَ كثيرٌ من المفسرينَ كابن قتيبة وسعيد بن جبير منقولًا عن ابن عباس، أن دلوكَ الشمسِ هو غروبُها. وعلى هذا لا تَشْمَلُ الآيةُ صلاتي الظهرِ والعصر. وأكثرُ الصحابةِ والتابعينَ على أنَّ دلوكَ الشمسِ زوالُها عن كبدِ السماءِ، **ويؤيده ما رُوي أنه (د) قال: «أتاني جبرائيلَ لدلوكِ الشمسِ حين زالت الشمسُ فصلى بي الظهر**(٥)». قالوا: واشتقاقه من الدّلك لأن الإنسان يدلك عينيه إذ ينظر إليها وهي في كبد السماء. وعلى هذا التفسير تشمل الآية جميع الصلوات الخمس. وحمل كلام الله على ما هو أكثر فائدة أولى»(٦).

- **في قوله تعالى:** ﴿ٱلۡجُمُعَةَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ ٱلتَّغَابُنِ ٱلطَّلَاقِ ٱلتَّحۡرِيمِ ٱلۡمُلۡكِ ٱلۡقَلَمِ ٱلۡحَاقَّةِ ٱلۡمَعَارِجِ نُوحٍ ٱلۡجِنِّ ٱلۡمُزَّمِّلِ ٱلۡمُدَّثِّرِ﴾ [الكهف: ٦٠].

قال الإمام النيسابوري رحمه الله: «أما فتى موسى فالأكثر على أنه يوشع بن نون، ويروى هذا القول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي (د). وقيل: هو أخو يوشع وكان مصاحبًا لموسى في السفر. **وعن الحسن: إنه أراد عبده ويؤيده ما روي عنه (د): «ليقل أحدكم فتاي وفتاتي ولا يقل عبدي وأمتي**(٧)»(٨).

ثالثا: الترجيح بدلالة الأثر:

الترجيح بأسباب النزول:

سبب النزول هو: «ما نَزَلَتْ الآيةُ أو الآيات متحدثةً عَنْهُ، أو مبينةً لحكمهِ أيامَ وقوعِهِ»(٩).

ولمعرفة سبب النزول فوائد لا يستغني عنها أى مفسر لكتاب الله عزَّ وجلَّ، وقد نص كثير من العلماء على هذا:

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ٢٢٠/٢.
(٢) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين ١٩١/١ – ٢٠٤.
(٣) ينظر: السابق ٢٠٦/١-٢١٣.
(٤) ينظر: السابق ٢١٤/١- ٢٢٣.
(٥) رواه إسماعيل بن أبي أويس: عن سليمان بن بلال، عن يحي بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد يعني: ابن عمرو بن حزم، عن أبي مسعود قال: «**أتى جبريل Σ النبي د فقال: قم فصل، وذلك لدلوك الشمس حين مالت الشمس، فقام فصلى الظهر أربعًا**». معرفة السنن والآثار، البيهقي، كتاب الصلاة، رقم: (٢٣٣٧)، ص١٩٢.
(٦) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٣٧٥/٤.
(٧) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، وقوله عبدي أو أمتي، رقم (٢٥٥٢)، ص٦١٨. وإسناد الحديث: حدثنا محمد حدثنا عبد الرازق أخبرنا معمر عن همام بن مُنبِّه أنه سمع أبا هريرة I يُحدّث عن النبي د أنه قال: «**لا يَقُل أحدُكم: أطَعِمْ ربّك، وضِّيء ربّك. ولْيقُلْ: سيّدي مَولاي. ولا يَقُلْ أحدُكم: عبدي، أمَتي. ولْيَقُلْ: فتايَ وفتاتي وغلامي**».
(٨) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٤٤٤/٤.
(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، ١٠٦/١.

قال الإمام ابن تيمية: «ومَعْرفةُ سببِ النزولِ يُعِينُ على فَهْمِ الآيةِ، فإنّ العِلْمَ بالسببِ يُورِثُ العِلْمَ بالمُسَبَّبِ»(١).

وقال الإمام الشاطبي: «معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران: أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن -فضلاً عن معرفة كلام العرب- إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المُخاطب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين وبحسب مخاطبين وبحسب غير ذلك - كالاستفهام لفظة واحدة ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر... ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكلام بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة الحال، وينشأ عن هذا الوجه: الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل مُوقِع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»(٢).

فهناك آيات من القرآن الكريم لا يُعرف تفسيرها وحقيقة معناها إلا بالرجوع إلى سبب النزول الخاص بها، ولهذا وقع إشكال من قبل بعض الصحابة ومن بعدهم في فهمهم لبعض آيات القرآن لعدم معرفة سبب نزول هذه الآيات.

على هذا فلا يخفى التلازم بين سبب النزول والترجيح، فهو «أعون على دقة الفهم، وأدنى إلى استلهام أرجح التأويل وأصح التفسير»(٣).

ومن قواعد الترجيح التي اعتمدها الإمام النيسابوري: **أن سبب النزول الصريح إذا صحّ فهو مُرَجِّح لما وافقه من أوجه التفسير**، ومن أمثلة ذلك:

- **في قوله تعالى:** ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **قال تعالى: پژ** [النساء: ٢٤].

قال الإمام النيسابوري: «**ومعنى قوله:** أن اللاتي سبين ولهن أزواج في دار الكفر فهن حلال لغزاة المسلمين...، وقيل: المعنى أن ذوات الأزواج حرام عليكم إلا إذا ملكتموهن بنكاح جديد بعد وقوع الفراق بينهن وبين أزواجهن. وقيل: المحصنات الحرائر. والمعنى حرمت عليكم الحرائر إلا العدد الذي جعله الله ملكًا لكم وهو الأربع، أو إلا ما أثبت الله لكم ملكا عليهن لحصول الشرائط المعتبرة من حضور الولي والشهود وغير ذلك»(٤).

ثم يرجح اعتبارًا بأسباب النزول قائلًا: «**والقول هو الأول** لما رُوِي عن أبي سعيدالخدري قال: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَقَعَ عَلَيْهِنَّ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ د فَنَزَلَتْ(٥)»(٦).

ثانيًا: <u>الترجيح بأقوال السلف</u>

من قواعد الترجيح التي نص عليها المفسرون أن: **تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحى حجة على من بعدهم**(٧)، واعتماد مضمون هذه القاعدة مبثوث في تفسير الإمام النيسابوري، من ذلك:

---

(٢) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٤٧.
(٣) الموافقات، الشاطبي، ١٤٦/٤.
(٤) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٩٠م، ص١٢٩.
(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٣٩٠/٢.
(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبيَّة بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي، رقم (١٤٥٦)، ١٠٨٠/٢، وأخرجه أحمد في مسنده، رقم (١١٧٩٦)، ٣٢٠/١٨، وأخرجه النسائي في«السنن الكبرى»، كتاب النكاح، تأويل قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **قال تعالى:** ﴿...﴾ ، رقم (٥٤٦٧)، ٢١١/٥= =وأخرجه أبو يعلى في مسنده، رقم (١٢٣١)، ٤٢٩/٢؛ وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب السير، باب: المرأة تُسبى مع زوجها، رقم (١٨٢٩٧)، ٢٠٨/٩.
(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٩٠/٢.
(٢) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، ص٢٧٠.

- **في قوله تعالى:** ﴿الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ﴾ [ص: ٥٥].

قال رحمه الله: «وأكثر المفسرين حملوا الطغيان ههنا على الكفر لأنه تعالى يحكي عنهم أنهم قالوا اتخذناهم سخريًا، والفاسق لا يتخذ المؤمن هزوًا لأن الطاغي اسم ذم، والاسم المطلق محمول على الكامل والكامل في الطغيان هو الكافر، **ويؤيده قول ابن عباس: المعنى إن الذين طغوا عليّ وكذبوا رسلي لهم شر مصير**. وحمله الجُبّائي على أصحاب الكبائر من أهل الإيمان وغيرهم لأن كل من تجاوز عن تكاليف الله فقد طغا، ومنه قوله تعالى: ﴿الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ﴾ [العلق: ٦]»[(١)].

- **وفي قوله تعالى:** ﴿الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ﴾ [البقرة: ٣٤].

يقول: «**فزعم بعض** أن السجود كان لله تعالى وآدم كالقبلة. فقوله: ﴿الْعَنْكَبُوتِ الرُّومِ﴾ مثل قولك: «صل للقبلة»... **وهو ضعيف** لأن المقصود من هذه القصة شرح تعظيم آدم، وجعله مجرد القبلة لا يفيد كونه أعظم حالًا من الساجد. **وزعم آخرون** أن المراد بالسجود الانقياد والخضوع كما هو مقتضى أصل اللغة مثل: ﴿﴾ [الرحمن: ٦]. وزِيف بأنه في عرف الشرع عبارة عن وضع الجبهة على الأرض، فوجب أن يكون في أصل اللغة كذلك، لأن الأصل عدم التغيير. **وأصح الأقوال** أن السجود كان بمعنى وضع الجبهة ولكن لا عبادة بل تكرمة وتحية كالسلام منهم عليه، وقد كانت الأمم السالفة تفعل ذلك بدل التسليم. **قال قتادة** في قوله: ﴿الْبَقَرَةِ آلِعِمْرَانَ النِّسَاءِ﴾ [يوسف:١٠٠]: كان تحية الناس يومئذ سجود بعضهم لبعض، ويجوز أن تختلف الرسم والعادات باختلاف الأزمنة والأوقات»[(٢)].

رابعا: الترجيح بدلالة اللغة

إن اللغة من أهم الاعتبارات التي اعتمدها الإمام النيسابوري للترجيح بين الأقوال، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، ولا يصح فهمه بعيدًا عن اللغة، وأساليب العرب في الخطاب، وقد شدّد العلماء على ضرورة أن يكون مفسر القرآن عالمًا وملمًا بعلوم اللغة، قال الإمام مالك: «لا أوتَى برجلٍ يفسرُ كلامَ اللهِ وهو لا يعرفُ لغةَ العربِ إلا جعلته نكالا»[(٣)].

وتتلخص مجالات اعتماد الإمام النيسابوري على اللغة في: عنايته بالاشتقاق والتصريف لتعيين معنى المفردة القرآنية، كذلك توظيف أساليب العرب في الخطاب لإزالة الإشكال عن فهم بعض المعاني، وتوظيف قواعد اللغة للوصول للقول الراجح، وذلك في إطار بعض الضوابط التي كانت أساسا لقبول الأقوال التفسيرية أو ردها، وأهمها:

- أن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه.
- حمل معاني كتاب الله على أفصح الوجوه وأشهرها وأكثرها في استعمال العرب دون الوجوه الشاذة والمنكرة والقليلة.
- المعنى الشرعي مقدم على المعنى اللغوي، والمعنى الحقيقي مقدم على المعنى المجازي.
- ضرورة مراعاة السياق، فلا يختار إلا ما يتناسب معه، وكان من أوجُه رد أقوال بعض المفسرين عنده عدم مناسبتها للسياق.
- ضرورة مراعاة ملابسات النزول عند تفسير لفظة ما.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٦٠٤/٥.
(٤) السابق: ص٢٤٠-٢٤١.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٢٩٢/١.

ومن أمثلة اعتماده على اللغة في الترجيح:

- **في قوله تعالى:** ﴿المؤمنون النور الفرقان الشعراء النمل القصص العنكبوت الروم﴾ [النساء: ٤٣].

قال رحمه الله: «وخالفَ الضحاكُ جمهورَ الصحابةِ والتابعينَ فقالَ: إنّ السُكْرَ ههنا يرادُ به غلبةُ النومِ ويوافقه الاشتقاقُ، فإنّ السُّكْرَ عبارة عن سَدّ الطريقِ، ومنه سَكَرَ السبيلَ سَدَّ طريقَه.

والسُّكْرُ في الشرابِ هو أن ينقطعَ عما عليه من المضار في حال الصحو، فعندَ النوم تمتلىء مجاري الروح من الأبخرةِ الغليظةِ فتنسدُّ تلكَ المجاري بها ولا ينفذُ الروحُ السامعُ والباصرُ إلى ظاهرِ البدنِ.

والجوابُ أنّ لفظَ السُكْرِ حقيقةٌ في السُّكْرِ من الخمرِ، **والأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةُ**، ومتى استعملَ مجازًا فإنما استعملَ مقيدًا كقوله تعالى: ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [ق: ١٩]، ﴿تَعَالَىٰ﴾ ﴿﴾ [الحج: ٢]، وأيضًا أجمعَ المفسرونَ على أنها نزلت في شربِ الخمرِ، وسببُ النزولِ يمتنع أن لا يكونَ مرادًا من الآيةِ»[١].

- في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ ٱلۡعَظِيمَ أَعُوذُ﴾ [يوسف: ٨٨].

قال رحمه الله: «﴿ٱللَّهَ ٱلۡعَظِيمَ أَعُوذُ﴾ [يوسف: ٨٨]: مدفوعةٌ يدفعُها كلُ تاجرٍ رغبةً عنها من أزْجَيتُه إذا دَفَعتُه، قال سبحانه: ﴿نُورُ ٱلۡجِنِّ ٱلۡمُزَّمِّلُ ٱلۡمُدَّثِّرُ ٱلۡقِيَٰمَةِ ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [النور: ٤٣]، ومنه قوله: (فلان يُزْجِي العيشَ) أي يدفعُ الزمانَ بالقليلِ. قال الكلبي: هي من لغةِ العجم، وقيل: لغة القبط. **والأصحُ أنها عربية لوضوحِ اشتقاقِها**»[٢].

- **في قوله تعالى:** ﴿القصص العنكبوت الروم لقمان السجدة الأحزاب سبأ فاطر ۚ﴾ [لمؤمنون: ٩٩].

قال رحمه الله: «وأما وجه الجمع في قوله: ﴿فَاطِرُ﴾ مع وحدة المنادى، فقيل: إن الجمعية راجعة إلى الفعل كأنه قال: ﴿الأنبياء الحج المؤمنون﴾ ارجع مرات، ونظيره أي: ألق ألق. وقيل: ﴿سَبَّبِّ﴾ للقسم، والخطاب للملائكة القابضين للأرواح، أي: بحق الله ارجعون. **والأقرب أن الجمع للتعظيم كقول الشاعر: ألا فارحموني يا إله محمدٍ**[٣]، **وقوله: فإن شِئْت حرمت النساء سواكم**[٤]»[٥].

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٤١٨/٢، ٤١٩.
(٢) السابق: ١٢٠/٤.
(٣) البيت من الطويل، وهو بتمامه:
أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ
فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ
ذُكِرَ البيتُ بلا نسبة في الكشاف (٢٠٥/٣)، والبحر المحيط (٤٢١/٦)، والدر المصون (٣٦٦/٨).=
=وقد استدل النيسابوري رحمه الله بهذا البيت على أن لفظ الجمع قد يستعمل للواحد في موضع التعظيم. ينظر: شرح تصريف العِزِّي، سعد الدين مسعود بن عُمر بن عبد الله التَّفْتازاني (٧٩١هـ)، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص١١٧.
(١) البيت من شعر عمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه:
فَإِنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ
وَإِنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْدَا
والنُقاخ: الماء العذب، والبرد: النوم، وقيل هو الريق. ينظر: لسان العرب (٨٥/٣)، وينظر: ديوان عُمَر بن أبي ربيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ص١٠٣.
(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٣٤/٥، ١٣٥.

سادسا:الترجيح بالقراءات

القراءات اصطلاحًا: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا إلى ناقله»(١).

ويمكن تقسيم القراءات إلى قسمين رئيسين:

الأول: القراءات الصحيحة

وهي ما توافرت فيها شروط ثلاثة: موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة خط أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة السند(٢)، وتندرج تحتها القراءة المتواترة، والمشهورة.

الثاني: القراءات الشاذة

وهي ما اختل فيها ركن من الأركان الثلاثة، وتندرج تحتها: الآحاد، والشاذ، والمدرج، والموضوع.

ومن الجدير بالذكر أن تعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات، ولا يخفى ما لهذا التعدد من فوائد، فالقراءات يبين بعضها بعضا، **فبعض القراءات يبين ما قد يُجهل في القراءة الأخرى**، سواء كانت متواترة مع مثلها، أو آحادا مع متواترة(٣)، ومثال ذلك: قراءة سعد بن أبي وقاص I: «وله أخٌ أو أختٌ من أم» وهي قراءة شاذة، بينت أن المراد بالإخوة في قوله تعالى: ﴿ ﴾﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَة آلِعِمْرَان النِّسَاء المَائِدَة الأنعَام الأعرَاف الأنفَال التَّوبَة يُونُس هُود﴾ [النساء: ١٢] الإخوة لأم، وهو حكم مجمع عليه بين الفقهاء(٤).

ومن هذه القراءات ما يكون مُرجِّحا لحكم اختُلِف فيه، كاختلافهم في اشتراط الإيمان من عدمه في الرقبة المحررة في كفارة اليمين في قوله تعالى: ﴿الصَّفّ الجُمُعَة المُنَافِقُون﴾ [المائدة: ٨٩]، فقد وردت قراءة رجحت اشتراط الإيمان فيها، وهي قراءة: «**أو تحرير رقبة مؤمنة**»، وهو ما ذهب إليه الإمام الشافعي وتابعه في ذلك الإمام النيسابوري، وخالفهما الإمام أبو حنيفة فلم يشترط(٥).

وقد اعتمد الإمام النيسابوري مجموعة من قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات، وكان ينص عليها أثناء الترجيح أحيانًا، وفي أغلب الأحيان لا ينص عليها، ومن هذه القواعد:

- **إذا ثبتت القراءتان لم تُرَجَّح إحداهما ترجيحًا يكاد يُسقط الأخرى.**

فمنهج الإمام النيسابوري في القراءات المتواترة أنه يصححها جميعًا، ولا يختار منها.

ومثال ذلك:

في قوله تعالى: ﴿الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَر غَافِر فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُف الدُّخَان الجَاثِيَة الأَحْقَاف مُحَمَّد الفَتْح ...﴾ [الأنعام: ١٣٧].

حيث ذكر النيسابوري رحمه الله تخطئة الزمخشري لقراءة ابن عامر برفع القتل، ونصب

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: ناصر محمد جاد، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص٣٩.

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٠/٢، ١١.

(٥) ينظر: «الإتقان في علوم القرآن»، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ٢٧٩/١، وينظر: «مختصر في قواعد التفسير»، خالد عثمان السبت، ص٦، وينظر: «دراسات أصولية في القرآن الكريم»، محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، ص٤٥ .

(٦) النشر في القراءات العشر ٢٨/١.

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٩/١.

الأولاد، وجر الشركاء، قال رحمه الله: «وأما قراءة ابن عامر فخطأها الزمخشري من جهة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، فإن ذلك قد جوَّز بالظرف كقوله:

لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[١]

وضُعف بغير الظرف، كقوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّـــةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَة[٢]

وحملوه على ضرورة الشعر مع الاستكراه»[٣].

ثم يعلق النيسابوري على ذلك بكل حسم، قائلًا: «والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجةٌ على غيره وليسَ غيرُه حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطِئةُ بعضها، فإذا ورد في القرآن المعجز مثلُ هذا التركيب لزَمَ القولُ بصحته وفصاحته، وأن لا يُلتفت إلى أنه هل وَرَدَ له نظيرٌ في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا؟ وإن وَرَدَ فكثيرٌ أم لا؟»[٤].

وموقف النيسابوري هذا لا يختلف عن موقف كثير من العلماء المحققين الذين يرون أن تخطئة إحدى القراءات بعد ثبوتها ليس بمحمود.

ولقد رويت هذه القراءة عن إمام جليل من كبار أئمة التابعين، أخذ القرآن عن صحابي جليل، وهو عربي محض، فصيح في زمن الاحتجاج بكلام العرب. قال عنه الإمام مالك: «قراءة ابن عامر معزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعْلَم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن. ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عَوَّلَ عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان I»[٥].

إن ما جعل الزمخشري ومن وافقه يُخَطِّئون هذه القراءة هو أنهم جعلوا قواعد العربية الأصل الذي يتحاكمون إليه، وكان الواجب أن تكون القراءة هي الحجة لصحة ما تضمنته من لغة، «فالقراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لا العكس[٦]؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو النبي د.

---

(١) هذا البيت للشاعر عمرو بن قميئة، وهو بتمامه:

لَمَّا رَأَتْ سَاتَيْدما اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ -اليـــــومَ- مَنْ لَامَهَـــــا

و(ساتَيدما) قيل: هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند، وقيل: هو نهر. (استعبرت): بكت من وحشة الغربة ولبعدها من أرض أهلها. (لله دَرُّ): أي لله عمله، يُقال لمن يمدح ويتعجب من عمله.

قال ابن يعيش: «يصف امرأة أنها مَرَّتْ بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربه من بلادها، فقال لها: دَرُّ اليومَ من لامها على بكائها وشوقها.

والشاهد قوله: لله دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا. والمراد: لله دَرُّ مَنْ لَامَهَا اليومَ، حيث فَصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وقد أجاز النحاة ذلك الفصل إذا كان بالظرف.

ينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، ٥٣٧/٤. وينظر: ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)، ص١٨٠-١٨١.

(٢) نسبه أبو حيان في تفسيره إلى أبي الحسن الأخفش، و(زَجَجْتُها): طعنتها بالزج، و(المِزَجَّة): الرمح القصير، و(القلوص): الناقة الشابة، و(أبو مزادة) كنية رجل. ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله: «زَجَّ القَلُوصَ أبي مزاده)، حيث فصل بين المضاف الذي هو (زَجَّ)، والمضاف إليه الذي هو قوله (أبي مزادة) بمفعول المضاف الذي هو قوله: (القلوص)، والتقدير: زَجَّ أبي مَزَادَة القَلُوصَ. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورة -مع تمكنه من ترك ارتكابها- لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول». وبيان ذلك أن قائل البيت كان له أن يقول: «زج القلوص أبو مزادة»، لكنه ترك ذلك مع تمكنه، مما يدل على أنه لا يرى بهذا الفصل بأسًا، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م، ٣٤٩/٢-٣٥٠. وينظر: «الخصائص»، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٤٠٨/٢. وينظر: تفسير البحر المحيط، ٦٥٧/٤.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ١٧٢/٢-١٧٣.

(٤) السابق.

(١) «شرح الكافية الشافية»، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ٩٧٩/٢.

(٢) «غيث النفع في القراءات السبع»، أبو الحسن الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ص١٠٤.

أما مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف فهي مما اختلف فيه النحاة، حالها كحال كثير من المسائل المختلف فيها بين علماء النحو. وقد أجازه كثير من العلماء المحققين، فهذا الإمام ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - وهو أحد محققي النحو- اختار جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وذكر شواهد شعرية تدل على ذلك، بل إنه اعتبر الأصل لديه في هذه المسألة النحوية قراءة ابن عامر، فقال:

وعُمْدَتِي قراءةُ ابنِ عامرٍ وَكَمْ لها مِنْ عاضدٍ وناصرِ[١]

وكذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، قال: «زعم كثيرٌ من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة... إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾»[٢].

واختار جوازه أيضًا أبو حيان، فقال: «قرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب (أولادهم) وجَرّ (شركائهم) ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها -متقدموهم ومتأخروهم- ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها -وهو الصحيح- لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب. ولوجودها أيضًا في لسان العرب في عدة أبيات»[٣].

- **القراءة الشاذة لا تعارض القراءة المتواترة[٤].**

فالقراءة الشاذة إن خالفت القراءة الصحيحة المجمع عليها، ولم يمكن الجمع فهي باطلة. وقد رد الإمام النيسابوري كثيرًا من التفسيرات وضعفها لاعتمادها على القراءات الشاذة ومعارضتها للصحيحة، وكثيرا ما نجده يردد عبارة: «الشاذة لا يُعتد بها»[٥]، «القراءة الشاذة لاتعارض ظاهر القرآن»[٦]، ومثال ذلك:

- **في قوله تعالى: ﴿العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ:﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾** [المائدة:٣٨].

رجح الإمام النيسابوري اختيار الزجاج أن الألف واللام فيهما بمعنى الذي والتي وخبرهما: فاقطعوا، ودخول الفاء لتضمنها معنى الشرط كأنه قيل: الذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، وضَعَّف ما ذهب إليه سيبويه أن النصب أفضل اعتمادا على قراءة عيسى بن عمر بالنصب، قال رحمه الله: «... وقراءة عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيويه على القراءة المشهورة، لأن الإنشاء لا يحسن أن يقع خبرًا إلا بتأويل وإما إذا نصبت فإنه يكون من باب الإضمار على شريطة التفسير والفاء يكون مؤذنًا بتلازم ما قبلها وما بعدها مثل: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٣]»[٧].

ثم ذكر ضعف قول سيبويه لاعتماده على قراءة شاذة، ولطعنه في قراءة واظب عليها رسول الله د، قال الإمام النيسابوري: «وضعف قول سيبويه بأنه طعن في قراءة واظب عليها رسول الله (د) وترجيح للقراءة الشاذة **وفيه ما فيه** على أن الإضمار الذي ذهب إليه هو خلاف الأصل. والذي مال إليه الفراء **أدل على العموم وأوفق** لقوله سبحانه: ﴿الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾ فإنه

(٣) «شرح تسهيل الفوائد»، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ٢٧٧/٣.
(٤) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام النحوي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٥١/٣.
(٥) البحر المحيط، ٦٥٧/٤.
(٦) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٥٣٧/١.
(٧) السابق: (٥٨٧/١)، (٣١٦/٢)، (١٠/٣).
(٨) السابق: ٥٨٩/٢.
(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٨٦/٢ - ٥٨٧.

تصريح بأن المراد من الكلام الأول هو الشرط والجزاء»[١].

- **في قوله تعالى:** ﴿النجم القمر الرحمن الواقعة الحديد المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة المنافقون التغابن الطلاق التحريم الملك﴾ [يوسف: ٤].

قال رحمه الله: «﴿الرحمن﴾ ليس عربيًا **على الأصح** إذ لا سبب فيه بعد التعريف إلا العجمة فهو اسم عبراني، ومن ظن أنه من آسف يؤسف بناء على أنه قُرىء بكسر السين وبفتحها فيوجد فيه وزن الفعل أيضًا فقد أخطأ، **لأن القراءة المشهورة تأباه** ولن يكون الاسم عربيًا تارة وأعجميًا أخرى»[٢].

- **الشاذ يصلح للترجيح وإن لم يصلح للقطع كخبر الواحد[٣].**

فالقراءة الشاذة إن كانت تؤيد معنى القراءة المتواترة أو بعض معانيها، فإن الإمام النيسابوري أيّدَ بها ترجيحاته في تفسير الآيات. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

- في قوله تعالى: ﴿المزمل المدثر القيامة الإنسان المرسلات النبأ﴾ [غافر: ٣٢].

قال رحمه الله: «وفي تسمية يوم القيامة يوم التناد وجوه منها: أن أهل الجنة ينادون أهل النار وبالعكس كما مر في سورة الأعراف، ومنها: أنه من قوله تعالى: ﴿الأنبياء الحج المؤمنون النور الفرقان﴾ [الإسراء:٧١]، ومنها: أن بعض الظالمين ينادي بعضًا بالويل والثبور قائلين يا ويلنا، ومنها: أنهم ينادون إلى المحشر، ومنها: أنه ينادي المؤمن هاؤم اقرؤا كتابيه والكافر يا ليتني لم أوت كتابيه، ومنها: أنه يجاء بالموت على صورة كبشٍ أملح ثم يذبح وينادي في أهل القيامة لا موت فيزداد أهل الجنة فرحًا على فرح، وأهل النار حزنًا على حزن.

وقال أبو علي الفارسي: التناد مخفف من التنادّ مشددًا وأصله من ندّ إذا هرب، نظيره: ﴿المرسلات النبأ النازعات عبس التكوير﴾ [عبس: ٣٤]، ويؤيده قراءة ابن عباس مشددًا وتفسيره بأنهم يندون كما تند الإبل»[٤].

- في قوله تعالى: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أعوذ بالله من الشيطان﴾ [طه:١٠٢].

قال رحمه الله: «وفي الصور قولان: أشهرهما: أنه القرن، يؤيده قوله: ﴿القمر الرحمن الواقعة الحديد﴾ [المدثر: ٨]، وإنه تعالى يعرّف أمور الآخرة بأمثال ما شوهد في الدنيا ومن عادة الناس النفخ في البوقات عند الأسفار وفي العساكر فجعل الله تعالى النفخ في تلك الآلة علامة لخراب الدنيا ولإعادة الأموات. **وأقربهما من المعقول أن الصور جمع صورة يؤكده قراءة من قرأ بفتح الواو. يقال: صورة وصُوَر كُدْرة ودُرَر**»[٥].

- **في قوله تعالى:** ﴿ ﴾﴿ ﴾﴿سورة﴾ [المسد: ١].

قال رحمه الله تعالى: «وفي دفع التكرار عن قوله: ﴿سورة﴾ وجوه منها: أن الأول دعاء والثاني إخبار **ويؤيده قراءة ابن مسعود: (وقد تب)**، ومنها: أن الأول إخبار عن هلاك عمله لأن المرء إنما يسعى لمصلحة نفسه باليد، والثاني إخبار عن هلاك نفسه وهو قول أبي مسلم. وقيل: الأول إهلاك ماله فقد يقال للمال ذات اليد، والآخر هلاك نفسه وهو قول أبي مسلم. وقيل: الأول

(٢) السابق: ٥٨٧/٢.
(٣) السابق: ٦٥/٤.
(٤) السابق: ٥٣٦/٥.
(٥) السابق: ٣٥/٦.
(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٥٧٠/٤.

نفسه (أبو لهب)، والثاني ولده عتبة. على ما روي أن عتبة ابن أبي لهب خرج إلى الشام مع ناس من قريش فلما هموا أن يرجعوا قال لهم عتبة: بلغوا عني محمدًا أني كفرت بالنجم إذا هوى. وروى أنه قال ذلك في وجه رسول الله (د) وتفل في وجهه وكان مبالغًا في عداوته فقال: «**اللهم سلط عليه كلبًا من كلابك**»[(١)]. فوقع الرعب في قلب عتبة وكان يحترز دائمًا فسار ليلة من الليالي إلى قريب من الصبح فقال له أصحابه: هلكت الركاب. فما زالوا به حتى نزل وهو مرعوب فأناخ الإبل حوله كالسرادق فسلط الله الأسد وألقى السكينة على الإبل فجعل الأسد يتخلل حتى افترسه. فقوله: ﴿ ﴾ قبل هذه الواقعة على عادة إخبار الله تعالى في جعل المستقبل كالماضي المحقق»[(٢)].

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، رقم (٣٩٨٤)، ٥٨٨/٢، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الحج، باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم، رقم (١٠١٤٦)، ٣٩١/١٠. وأخرجه البغوي في «شرح السنة» كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم قتله من الوحش، ٢٦٨/٧، وأخرجه السيوطي في «جامع الأحاديث»، رقم (٤١٢٤٤)، ١٦٠/٣٨.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٩٠/٦، ٥٩١.

الخاتمة

يمكن سرد بعض النتائج التي ظهرت اثناء دراسة منهج النظام النيسابوري رحمه الله في الترجيح بين أقوال المفسرين، وأهمها:

- سعة علم النيسابوري رحمه الله، وتبحره في كثير من العلوم، كالتفسير، والفقه، والأصول، وغيرها.
- أن ما اتهم به – رحمه الله- من التشيع هو محض افتراء، وهو كما صرّح في تفسيره يدين بما دان به أهل السنة والجماعة.
- أن النيسابوري – رحمه الله- تأثر تأثرا واضحا بـ (التفسير الكبير)، وتفسير (الكشاف)، ونقل عنهما كثيرا، لكنه مع ذلك كان له الكثير من الاجتهادات، والترجيحات.
- أن للنيسابوري رحمه الله أساليب وطرقا متنوعة في الترجيح يصعب حصرها، وقد أشرت إلى أبرزها.
- أن للنيسابوري رحمه الله قواعد سار عليها في الترجيح بين الأقوال التفسيرية، منها: قواعد متعلقة بالنص القرآني، وقواعد متعلقة بالآثار، وقواعد متعلقة باستعمال العرب للألفاظ والمباني، وقواعد متعلقة بمرجع الضمير، وقواعد متعلقة بالإعراب.
- أن دراسة الترجيحات في التفسير لها أهمية كبيرة؛ فمن خلالها يُعرف قيمة كتب التفسير، ومميزاتها، كما يعرف من خلالها مراتب المفسرين.

المصادر والمراجع

١- آراء النيسابوري الاعتقادية من خلال تفسيره " غرائب القرآن ورغائب الفرقان " عرض ونقد، محمد بن مناح الدين ديوان، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٣هـ .

٢- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، العز بن عبد السلام، تحقيق:رمزي دمشقية، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٠٨م.

٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .

٤- الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٦- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.

٧- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ٢٠١٠م.

٨- بدع التفاسير، عبد الله محمد صديق الغماري، دار الرشاد الحديثة، ط٢.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى الحلبي.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

١١- تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله □ ، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، مكتبة نزار،مكة المكرمة، ١٩٩٧م.

١٢- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثيرالقرشي الدمشقي(ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري، ١٩٦٧م.
١٤- تهذيب الأسماء واللغات، أبو بكر زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى،٢٠٠١م.
١٦- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
١٧- الخصائص، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
١٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الفكر.
١٩- دراسات أصولية في القرآن الكريم، محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٢٠- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٢١- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٢٢- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٩٦٥م.
٢٣- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي،الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢٤- سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٥- السنن الكبرى، البيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة،٢٠٠٣م.
٢٦- السنن الكبرى، النسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٧- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢هـ.
٢٨- شرح المفصل، ابن يعيش(٦٤٣هـ)،
٢٩- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٣٠- شرح تصريف العزي، التفتازاني(٧٩١هـ)، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
٣١- صحيح البخاري، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٣٢- صحيح مسلم، الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان،النظام النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ .
٣٤- غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفاقسي(ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٣٥- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، د.ت .
٣٦- قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين علي الحربي، ١٩٩٦م.
٣٧- مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٣٨- مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، فاروق حماده، دار الثقافة البيضاء،الطبعة الأولى.
٣٩- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، أبي عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت، د.ت، د.ط.
٤٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة الرسالة.
٤١- المصباح المنير، الفيومي(ت٧٧٠)، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
٤٢- معالم التنزيل، البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، دار طيبة، الرياض، د.ط، ١٤٠٩هـ.
٤٣- المعجم الأوسط، الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، دار الحرمين، ١٩٩٥م.
٤٤- المعجم الكبير، أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الحرمين، ١٩٩٥م.
٤٥- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٤٦- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تحقيق: عدنان زرزور، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
٤٧- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، طبعة عيسى الحلبي، ط٢.
٤٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ناصر محمد جاد،دار الآفاق العربية،الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٤٩- منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح ، حسين علي الحربي، دار الجنادرية، ط١،٢٠٠٨م.
٥٠- الموافقات، الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سليمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م .
٥١- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٢- النيسابوري ومنهجه في التفسير، ماجد زكي الجلاد، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،١٩٩١م .

El Nazam El Nishapur's Methodology of choosing the preferred scholars' Opinions in His Interpreation of the Holy Quran"Ghraieb El Quran and Raghaieb El Forqan"

By

Hams Mohammed Abdallah Elsayed

prof. Dr. Abd El Karim Mohammed Jabal

Professor of Linguistics , Faculty of Arts, Tanta University

prof. Dr. ElSayed Abd El Maqsoud Jaafar

Professor of Islamic Studies , Faculty of Arts, Benha University

Abstract:

This study builds heavily on El Nazam El Nishapur's method in weighing up the balance of scholars' interpretations and demonstrating his reasons behind this preferring through his interpretation: "unfamiliar terms and the exhortation of the Holy Qur'an" or "Ghraab El Quran and Raghab El Forqan". It is a valuable interpretation, that contains useful and numerous explanations and his many preponderant opinions. El Nishapur is consider one of the most famous scholars in in weighing up the balance of scholars' interpretations. we can hardly find a place of disagreement without his comment and his ruling on it.

Keywords: interpretation, giving preference, giving preference approach